



معضلة اليمن: لا حل عسكري للصراع ولا سياسياً أيضاً

كص 3



الإيزيديون نجوا من جحيم داعش ولم تصبح حياتهم نعيماً

كص 13



جدل الأنثى في معرض جديد لهالة الفيصل بدمشق

كص 17

العراب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 23/07/2021

13 ذو الحجة 1442

السنة 44 العدد 12126

Friday 23/07/2021

44th Year, Issue 12126



حملة «نواب النيترات» في لبنان لتغطية حقيقة من فجر مرفأ بيروت

من يستطيع تخزين نيترات الأمونيوم غير حزب الله

بيروت - كشفت مصادر سياسية لبنانية أنّ حملة تدار من بعيد من أجل أخذ التحقيق في جريمة تفجير مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس من العام 2020 إلى مسكان آخر وذلك عبر تقادي طرح الأسئلة الأساسية والحقيقية. وأوضحت أنّ السؤال الأساسي يتعلق بمن يستطيع تخزين مادة مثل نيترات الأمونيوم في عنابر مرفأ بيروت غير حزب الله الذي يسيطر على كل المرافق في لبنان، بما في ذلك المرفأ والمطار والحدود مع سوريا. وقالت المصادر السياسية إنّ هذه الحملة، التي تجري تحت عنوان «نواب النيترات»، تركز حالياً على ثلاثة نواب حاليين كانوا وزراء هم: علي حسن خليل وغازي زعتر من حركة أمل ونهاد المشنوق الذي يعتبر مستقلاً بعد خروجه من كتلة نواب المستقبل. وأشارت في هذا المجال إلى أنّ الهدف من الحملة، التي تركز على خليل وزعتر، بصفتها محسوبين على رئيس مجلس النواب نبيه بري، وعلى المشنوق، كونه لم يعد يتمتع بغطاء من سعد الحريري، مدروس بشكل جيد. وتستهدف الحملة تجنب معرفة حقيقة من جاء بنيترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت ومن خزنها هناك طوال سنوات، ابتداء من 2014، ومن أخرج كميات من الأمونيوم لتستخدم في صنع البراميل المتفجرة في سوريا. واستندت المصادر السياسية اللبنانية إلى تقرير نشرته قبل بضعة أشهر صحيفة الغارديان البريطانية التي كشفت أنّ نيترات الأمونيوم كانت مخزنة في عنبر في مرفأ بيروت أصلاً وليس أي مكان آخر. وذكرت الغارديان أنّ وراء إدخال النيترات التي انفجرت لاحقاً سورين جحمان الجنسية الروسية هما مدلل الخوري وجورج حسواني. ولاختصاص المحلل السياسي اللبناني لقمان سليم في تعليق على ما نشرته الصحيفة البريطانية مطلع عام 2021 أنّ لا أحد غير حزب الله يستطيع إدخال هذه المادة إلى بيروت وتخزينها وحمايتها وتأمين نقلها إلى سوريا في مرحلة ما بعد انضمامها إلى معاهدة منع استخدام الأسلحة الكيميائية. وذكر سليم، الذي اغتيل بعد ستة أشهر من تفجير ميناء بيروت، أنّ النظام في سوريا لجأ إلى البراميل المتفجرة بعد السنة 2013 إثر اضطراره إلى استخدام الأسلحة الكيميائية التي كان يمتلكها بعدما لجأ إلى هذه الأسلحة في منطقة الغوطة القريبة من دمشق. وقال آنذاك «في الرابع عشر من أكتوبر 2013 وقّع النظام السوري على معاهدة الانضمام للحد من الأسلحة الكيميائية، والصدفة أنه في الثالث والعشرين من أكتوبر وصلت إلى بيروت السفينة روسوس محملة باطنان نيترات الأمونيوم، وبالصدفة أيضاً بدأ العام 2014 على تصاعد في تيرة الغارات البراميل المتفجرة الذي يسبق أن سجلت مثل هذه الغارات في 2012 و2013». وأضاف «نحن أمام أحجية تتتمل تفاصيلها، اليوم بتنا نعرف من استورد، ولكن نريد أن نعرف من خزّن ولمصلحة من تم تخزينها في المرفأ ولمصلحة من كان يتم إخراجها شيئاً فشيئاً إلى الأراضي السورية حيث كانت تصنع

إيران تريد تجاوز «خناق» مضيق هرمز طهران تهوش في موضوع المضيق لكنها لا تريد أن تكون ضحية نفسها يوم تقرر إغلاقه



الابتعاد عن مجال الاشتباك في هرمز

ستكون سبباً في مشاكل وردود فعل قد تهدد بقاء النظام الذي يعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية داخلية، أخرجها الاحتجاجات الواسعة في الأوزان بشأن أزمة المياه. واعتبر الباحث في العلاقات الدولية والمستشار السابق في وزارة الخارجية السعودية سالم بن عسكر اليامي، في تصريح لـ «العرب»، أنّ لجوء إيران إلى ميناء جاسك لن يخفف التوتر الذي يؤثر على صناعة وتصدير النفط في الدول الخليجية العربية، بقدر ما هو وسيلة جديدة للتحكم في الممرات المائية التي تمر منها هذه السلعة الحيوية. من جهته أكد وضاح الطه، المحلل الاقتصادي وعضو المجلس الاستشاري في معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار، أنّ هذه الخطوة رمزية دعائية أكثر من كونها واقعية وعملية لأن الميناء جاسك المستهدف للتصدير يحتاج إلى بنية تحتية ضخمة قادرة على استيعاب قدرة تصديرية تصل إلى مليون برميل يومياً. وأضاف الطه، في تصريح لـ «العرب»، أنّ الميناء البديل أو «ميناء الطوارق»، الذي لجأت إليه إيران كي لا تعاقب نفسها في حال أنها تجرأت على إغلاق مضيق هرمز، لن يعفيها من العقوبات التي تطال الدول المستوردة للنفط الإيراني وليس طهران فقط.

إيرانية مما أسفر عن مقتل 290 شخصاً هم جميع من كانوا على متنها. وقالت واشنطن إنه حادث بينما قالت طهران إنه هجوم متعمد. وفي مطلع العام 2008 قالت الولايات المتحدة إن الزوارق الإيرانية هددت ثلاث سفن تابعة للبحرية الأميركية في المضيق. وبعد سنتين تعرضت ناقلة النفط اليابانية إم ستار لهجوم في المضيق. وأعلنت جماعة متشددة تعرف باسم كتائب عبدالله عزام، المرتبطة بتنظيم القاعدة، مسؤوليتها عن الهجوم. إثر ذلك هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز رداً على عقوبات أميركية وأوروبية استهدفت إيراداتها النفطية في محاولة لوقف برنامج طهران النووي. وصارت سفن إيرانية سفينة حاويات في المضيق وأطلقت طلقات صوب ناقلة ترفع علم سنغافورة قالت طهران إنها دمرت منصة نفطية إيرانية. وفي مايو 2019 هوجمت أربع سفن بينها ناقلة نفط سعودية قبالة ساحل الإمارات قرب الجبيرة خارج مضيق هرمز، ووجهت لإيران أصابع الاتهام بالوقوف وراء تلك الهجمات. ولا تبدو أي احتمالات واقعية لإقدام إيران على إغلاق المضيق، وهي أكثر العارفين بتداعيات تنفيذ ذلك على اقتصادها الضعيف، وأن خطوة كهذه

المنطقة وتهديد الأمن الإقليمي وأمن الملاحة وحركة تصدير النفط. وتعتقد إيران أنّ التهديد بإغلاق مضيق هرمز أو اتخاذ خطوة عملية أولية بهذا الاتجاه سيؤديان إلى اضطراب في سوق النفط العالمية وارتفاع في أسعار الطاقة، وهو ما سيدفع الولايات المتحدة والولايات الأوروبية لإجراء مفاوضات فورية مع إيران تقدم خلالها بعض التنازلات من بينها تخفيف العقوبات المفروضة عليها. فهيمت طهران، ولو متأخراً، أنّ الأميركيين يقطع النظر عن اسم الرئيس، لن يقبلوا بأي حركات إيرانية يمكن أن تهدد مصالحهم بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال استهداف مواقع حيوية للحلفاء. ومن شأن هذه الخطوة أن تجنب إيران مواجهة قد تمس من صورة شعاراتها الثورية، وأن تظهر للإيرانيين قبل غيرهم أنها شعاعات للاستهلاك المحلي خاصة أنّ الولايات المتحدة لم تتوان منذ ثورة 1979 في الرد على التهديدات الإيرانية. وشهد مضيق هرمز أحداثاً كثيرة، حيث سعى كل من العراق وإيران خلال حربهما بين عامي 1980 و1988 إلى عرقلة صادرات نفط البلد الآخر في ما عرف في ذلك الوقت بحرب الناقلات. وفي يوليو 1988 أسقطت البارجة الحربية الأميركية فينسينس طائرة

طهران - دشنت إيران الخميس أول مرفأ نفطي على خليج عُمان، بعيداً عن مضيق هرمز في خطوة تظهر أنّ طهران تريد أن تخرج من حالة التوتر في المضيق، وأن تنجو بنفطها من أي توتر يمكن أن يحدث هناك بسبب الشعارات التي يرفعها المسؤولون الإيرانيون بمناسبة ودون مناسبة. ولا تريد طهران بهذه الخطوة أن تهرب فقط من تهديدات أميركية محتملة باستهداف سفنها، ولكن بالأساس هي لا تريد أن تكون ضحية نفسها يوم تقرر إغلاق المضيق كخطوة انتحارية يمكن أن يقدم عليها المتشددون الذين يسيطرون على المؤسسة العسكرية. ووصف الرئيس الإيراني المنتهية ولايته حسن روحاني افتتاح المرفأ النفطي الجديد، الواقع في ميناء جاسك إلى الجنوب من مضيق هرمز، بأنه «يوم تاريخي كبير للشعب الإيراني». ودأب المسؤولون الإيرانيون على إطلاق تهديدات بإغلاق مضيق هرمز، يجتمع في ذلك الإصلاحيون والمتشددون. وتدخل هذه التهديدات في سياق التهويش لاسترضاء الجمهور المتشدد في الداخل الذي ما زال يتبنى شعارات ثورة الخميني، والذي قد يتقلب على النظام لو تخلّى عنها. كما تهدف إلى شحذ هم الحركات الموالية لها في المنطقة لتستمر بتنفيذ عملياتها. ويقول المراقبون إن إيران تظل متمسكة بمنع أي تصعيد يقطع النظر عن مصدره أو ظروفه، وهي لا تتجاوز الخطوط الحمراء لمنع مواجهة لن تكون في صالحها، وهي لا تريد أن تكون ضحية نفسها يوم تقرر إغلاق المضيق. ويشير هؤلاء المراقبون إلى أنّ إنشاء مرفأ خارج مجال التوتر في المضيق محاولة من طهران للابتعاد عن مجال الاشتباك مع الولايات المتحدة خاصة بعد الضربات التي وجهتها إدارة الرئيس جو بايدن للمليشيات في العراق، وتأكيداً أنّ الحصار حول الاتفاق النووي لا يعني التسليم بالمزيد من النفوذ الإيراني في



لقمان سليم اغتيل بعد أن صرح أن حزب الله المتهم الأكبر بتفجير مرفأ بيروت

وأوضح أنه «منذ انفجار المرفأ المشؤوم تواصل بعض الجهات معروفة الهوى والانتماء (لم يستمها) التصويب على المجلس النيابي والنواب»، مشدداً على التأخير على أنه «تعاون وسيقتلون مع القضاء». والأربعاء نشرت «المفكرة القانونية» (أهلية مقرها بيروت وتضم قانونيين وباحثين) عريضة موقعة من 28 نائباً (من أصل 128) ترفض محاكمة النواب الثلاثة أمام القضاء العدلي، وتطلب ملاحقتهم أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء عوضاً عن ذلك؛ على اعتبار أنّ الجرائم التي اتهموا بها حدثت عندما كانوا وزراء. ورداً على تلك العريضة أطلق نشطاء لبنانيون حملة على تويتر تحت وسم «نواب النيترات» نشروا خلالها صور النواب الموقعين على العريضة، ونددوا بما اعتبروه «عرقلة» من جانبهم للتحقيقات في القضية. وتساعل أحد النشطاء كيف يمكن لبعض النواب أن يقبلوا بتضييع حقيقة تفجير المرفأ في دهايل السياسة، فيما وصف ناشط آخر قائمة النواب بأنها لأتلة العار التي تهدف إلى تضييع دم الشهداء. وقال ناشط ثالث إنه لا يجوز «أن يحال البعض الانتفا على العدالة والهروب إلى محكمة غير موجودة عملياً». ولم يتضمن بيان البرلمان اللبناني الخميس موقفه من هذه العريضة، أو من مسألة محاكمة النواب أمام القضاء العادي أو المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

ووضوح أنه «منذ انفجار المرفأ المشؤوم تواصل بعض الجهات معروفة الهوى والانتماء (لم يستمها) التصويب على المجلس النيابي والنواب»، مشدداً على التأخير على أنه «تعاون وسيقتلون مع القضاء». والأربعاء نشرت «المفكرة القانونية» (أهلية مقرها بيروت وتضم قانونيين وباحثين) عريضة موقعة من 28 نائباً (من أصل 128) ترفض محاكمة النواب الثلاثة أمام القضاء العدلي، وتطلب ملاحقتهم أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء عوضاً عن ذلك؛ على اعتبار أنّ الجرائم التي اتهموا بها حدثت عندما كانوا وزراء. ورداً على تلك العريضة أطلق نشطاء لبنانيون حملة على تويتر تحت وسم «نواب النيترات» نشروا خلالها صور النواب الموقعين على العريضة، ونددوا بما اعتبروه «عرقلة» من جانبهم للتحقيقات في القضية. وتساعل أحد النشطاء كيف يمكن لبعض النواب أن يقبلوا بتضييع حقيقة تفجير المرفأ في دهايل السياسة، فيما وصف ناشط آخر قائمة النواب بأنها لأتلة العار التي تهدف إلى تضييع دم الشهداء. وقال ناشط ثالث إنه لا يجوز «أن يحال البعض الانتفا على العدالة والهروب إلى محكمة غير موجودة عملياً». ولم يتضمن بيان البرلمان اللبناني الخميس موقفه من هذه العريضة، أو من مسألة محاكمة النواب أمام القضاء العادي أو المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

أرامكو السعودية تواجه ابتزازاً إلكترونياً بقيمة 50 مليون دولار

وفي وقت لاحق اتهم مسؤولون أميركيون إيران بالوقوف وراء هذا الهجوم. وبدوره تعرض برنامج التصديق النووي في طهران لهجوم فايروس ستوكسنت الذي يُرجح أنه من صنع أميركي - إسرائيلي. وفي 2017 انتشر فايروس آخر في أنحاء السعودية وعطل أجهزة الكمبيوتر في مشروع «صدارة»، وهو مشروع مشترك بين أرامكو وشركة داو للكيماويات في ميشيغان. وحذر مسؤولون في ذلك الوقت من أنه قد يكون نسخة أخرى من شمعون.

وعرضت الصفحة على أرامكو فرصة حذف البيانات مقابل 50 مليون دولار من العملات المشفرة. ولم يتضح بعد من يقف وراء مؤامرة الغدبة. وقد تعرضت أرامكو إلى هجوم إلكتروني من قبل: ففي عام 2012 وجدت الشركة نفسها متأثرة بما يسمى فايروس شمعون الذي حذف بيانات العديد من أجهزة الكمبيوتر ثم عرض صورة لعلم أميركي محترق على شاشات الكمبيوتر. وقد أجبر الهجوم أرامكو على إغلاق شبكتها. وشمل الإغلاق أكثر من 30 ألف جهاز كمبيوتر.

إذا كانت المعلومات قد تسربت بطريقة أخرى. وقالت أرامكو «نؤكد أنّ نشر البيانات لم يكن بسبب خرق لأنظمتنا، وليس له تأثير على عملياتنا، وأن الشركة تستمر في الحفاظ على أمن سيبراني قوي». وادعت إحدى الصفحات التي اطّلت عليها الوكالة (وهي جزء من الإنترنت داخل شبكة مشفرة ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال أدوات متخصصة لتوفير إخفاء الهوية) أنّ الجهة المبزة تمتلك ما قيمته 1 تيرابايت من بيانات أرامكو.



مينا الطوارق لن يعفي نفاظ إيران من العقوبات
سالم بن عسكر اليامي
اللجوء إلى ميناء جاسك لن يخفف التوتر بشأن تصدير النفط